الإرهاب عبر الحدود وتداعياته على أمن المنطقة المغاربية بعد التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا ومالي.

Cross-border terrorism and its repercussions of Maghreb security after the French military intervention in Libya and Mali

جويدة سعودي

جامعة الجزائر3 ،djaouida.saoudi.dz@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/09 **تاريخ القبول:** 2020/05/31 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تنامي الظاهرة الإرهابية عبر الحدود في المنطقة المغاربية وبين الوضع الأمني بها بعد التدخل العسكري الفرنسي في كل من ليبيا سنة 2011 بهدف حماية المدنيين وفي مالي سنة 2013 للوقوف إلى جانب النظام السياسي هناك في وجه التنظيمات الإرهابية في شمال البلد، غير أن فشل تحقيق هذه الأهداف خلف أوضاعا أمنية هشة عبر الحدود مما ساهم في ازدهار النشاط الإرهابي بالتنسيق مع شبكات التهريب والجريمة المنظمة بمختلف أنواعها. وفي ظل هذا الوضع الأمني المعقد والانتشار العسكري الفرنسي في منطقة الساحل لم يعد بوسع الدول المغاربية إلا تكثيف جهودها والعمل على التنسيق فيما بينها عبر استراتيجية أمنية موسعة تتجاوز من خلالها الاعتماد على القوة العسكرية كحل وحيد للأزمة.

الكلمات المفتاحية: *الإرهاب؛ الحدود؛ الأمن المغاربي؛ ليبيا؛ مالي.*

Abstract:

This study aims at analyzing the relationship between the failure of the French military operations in both Libya 2011 and Mali 2013, which were justified by the moral pretext of protecting civilians and fighting groups standing with separatist movement of Azawad in the north. As these threats have increased in scope and severity of security impact, local states tended to pursue broader security strategies, unilaterally and multilaterally, to combat this cross6border phenomenon.

Keywords: *Terrorism; the border; Maghreb security; Libya; Mali.*

* **المؤلف المرسل: جويدة سعودي،** djaouida.saoudi.dz@gmail.com

مقدمة:

تعتبر المنطقة المغاربية من بين المناطق التي عرفت الظاهرة الإرهابية في وقت مبكر، أين كانت هذه الأخيرة مجرد قضية داخلية ناتجة عن مجموعة من الأسباب المحلية منها السياسية والاقتصادية كما حدث مع الجزائر سنة 1992 قبل أن تتطور لتأخذ بعدا عبر وطنيا مع ظهور تنظيم القاعدة سنة 1998. ويعتبر تاريخ 11 سبتمبر 2001 بداية تدويل الظاهرة الإرهابية وإعلان الحرب عليها بقيادة أمريكا، ما مكنتها من احتلال بعض الدول الإسلامية، نتيجة الرؤية الغربية التي غالبا ما تربط الإرهاب بالتطرف الإسلامي. لم يكن لهذه الحادثة من تداعيات أمنية على المنطقة المغاربية التي عرفت تراجعا كبيرا في نشاط الجماعات المسلحة إلى غاية اندلاع موجة "الربيع العربي" سنة 2011 وما تبعها من انتشار لحالة الفوضى وغياب الأمن في العديد من البلدان العربية، تعرضت خلالها ليبيا إلى عملية عسكرية دولية قادتها فرنسا تحت ذريعة حماية المدنيين من عنف النظام، غير أنها لم تحقق وظيفتها المعلنة بالقدر الذي أدت فيه إلى سقوط نظام القذافي وانهيار المنظومة الأمنية للبلد، تلها الأزمة الأمنية في مالي سنة 2013 التي سجلت هي الأخرى الحضور العسكري الفرنسي، لتعود الظاهرة الإرهابية للمنطقة مستغلة حالة الفوضى وازدهار نشاط الجريمة المنظمة عبر الحدود الذي وحد بينها وبين الجماعات المسلحة وفق منطق المصالح المشتركة.

لقد أتاح النشاط الإرهابي عبر الحدود باعتباره نتيجة طبيعية لحالة الفوضى الناجمة عن التدخل الدولي فرصة سانحة لتواجد العديد من القوى الدولية ذات المصالح الحيوية في المنطقة وعلى رأسها فرنسا، وأصبحت المنطقة تحت مراقبة هذه القوى مع انتشار قواعدها العسكرية في الساحل الإفريقي مما شكل هو الآخر عبئا يضاف إلى جملة الأعباء الأمنية التي تقع على عاتق دول المنطقة ما يفرض عليها وضع استراتيجيات تواكب مختلف التطورات التي عرفتها هذه الظاهرة الإرهابية، و نسعى من خلال هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين مختلف مراحل الظاهرة الإرهابية وبين وضعية الأمن عبر الحدود في المنطقة المغاربية من خلال الإجابة على الإشكالية البحثية التالية:

كيف انعكست ظاهرة الإرهاب عبر الحدود على الأمن المغاربي عقب التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا 2011، وفي مالي 2013؟

وللإجابة عنها تم تقسيم العمل إلى محورين: المحور الأول تناول مفهوم الظاهرة الإرهابية ونشأتها في المنطقة المغاربية، بينما يعالج المحور الثاني تطور الظاهرة الإرهابية وتداعياتها على الأمن المغاربي بعد التدخل الفرنسي في ليبيا ومالي.

1. المحور الأول: مفهوم الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية

أولا: تعريف الإرهاب:

أ-لغة: الإرهاب من الفعل رهب بكسر الهاء، يرهب رهبة ورهبا بالضم، بمعني خاف، ورهب الشيء بمعني خافه، والاسم الرهب، الرهبى، الرهبوت والرهبوني، وترهب غيره بمعنى توعده، أما الرهبة فتعني الخوف والفزع، وأرهب غيره بمعني أفزعه وأخافه، واسترهب أي استرعى رهبته حتى رهب غيره منه (ابن منظور2003، ص. ص. 436-437). وتؤخذ كلمة terrorisme بالإنجليزية من الفعل اللاتيني ters الذي اشتقت منه كلمة

terrorومعناها الرعب أو الخوف الشديد، ويعرفها القاموس الفرنسي لاروس (La Rousse) بأنها: مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنيف تستخدمه الحكومة (المعموري 2016، ص. ص. 54-55) يعرفها قاموس أكسفورد الإنجليزي (Oxford) بأنها استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية.(Oxford Wordpower2006, p. 797)

جاءت لفظة الإرهاب في القرآن الكريم حيث وردت بصيغ مختلفة الاشتقاق من الفعل "رهب"، فجاءت أحيانا بمعنى الخوف والفزع كما دلت عليه الآيات الكريمة:

" وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ " (سورة الأعراف، الآية. 154)

"وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ"(سورة الأنفال، الآية. 60)

كما جاءت بمعنى الرهبنة والتعبد كما ورد في هذه الآيات الكريمة:

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ" (سورة التوبة، الآية. 34)

"وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ" (سورة النحل، الآية. 51) أي اخشوني وأخلصوا لي الطاعة كما جاء في تفسير ابن كثير (مفتاح وآخرون 2015، ص. 527)

ب -*اصطلاحا*: يعتبر مصطلح الإرهاب من بين المصطلحات التي لم تجد لحد الساعة اتفاقا عاما على تعريف معين، إذ يبقى المصطلح مطاطيا خاضعا للتأويلات خاصة تلك الاختلافات في مفهوم الظاهرة بين الشرق والغرب، فبالرغم من وجود اتفاقيات دولية وإقليمية حول محاربتها إلا أنها لم تخرج بتعريف شامل يمكن اعتماده، لأن ما يراه طرف معين فعلا إرهابيا لا يغدو أن يكون حقا مشروعا في الدفاع لدى أطراف أخرى، وسنحاول عرض بعض التعاريف التي قدمتها المنظمات الدولية لمصطلح الإرهاب:

- **تعريف عصبة الأمم 1937**: جاء في المادة الأولى من اتفاقية عصبة الأمم بأن الإرهاب هو: " الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف أو يقصد منها خلق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور". (المعموري 2016، ص. 57)

- **تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب** 1998: حيث جاء في المادة الأولى في يندها الأول تعريف الإرهاب كما يلي: " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر" (عوض 2014، ص. 67).

- **تعريف الأمم المتحدة 2005**: "الإرهاب يضم أعمال العنف الخطيرة التي تصدر عن فرد أو جماعة بقصد تهديد أشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم، سواء كان العمل فرديا أم بالاشتراك مع أفراد آخرين موجهة ضد أشخاص أو منظمات أو مواقع سكنية أو حكومية أو دبلوماسية أو ضد أفراد دون تمييز، أو ممتلكات أو تدمير وسائل النقل والمواصلات بهدف المساس بعلاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطنيها، لذلك

فإن التآمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك أو التحريض على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك في ارتكاب الجرائم يشكل وجها من أوجه الإرهاب الدولي"(المعموري 2016، ص. 59).

- **تعريف وزارة الدفاع الأمريكية** 2010: الاستخدام غير القانوني للعنف أو التهديد بالعنف لغرس الخوف والضغط على الحكومات أو المجتمعات، وغالبا ما يدفع الإرهاب عن طريق عوامل سياسية أو دينية أو إيديولوجية ومعتقدات أخرى، التي ارتكبت لغرض تحقيق أهداف سياسية عادة" (المعموري 2016، ص. 62).

من خلال ما سبق نرى عدم إجماع على تعريف معين لمصطلح الإرهاب، سوى ما تعلق بأعمال العنف أو التهديد به، وغالبا ما يكون هناك خلاف حول ما تعلق بالفئة المستهدفة من ظواهر العنف، إذ أن الكثير من التعاريف تركز حول عمليات العنف التي تستهدف مؤسسات الدولة، أو تستهدف الأفراد بغية تحقيق مكاسب سياسية أو الضغط على النظام السياسي للدولة، وبتوسع مفهوم الأمن حسب الدراسات النقدية لمدرسة كوبنهاجن التي ركزت على الفرد كمحور للأمن بدل الدولة، تطرح مسألتين لدراسة العمل الإرهابي الأول يتعلق بالتنظيمات والأفراد، والثاني يتعلق بالعنف الممارس من طرف الدولة أو السلطة السياسية (بوخريسة2018، ص. ص. 114- 116).

ثانيا: نشأة الإرهاب في المنطقة المغاربية:

يمكن تقسيم ظاهرة الإرهاب في المنطقة إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: 1990-2010 :

عرفت المنطقة خلال هذه المرحلة موجة كبيرة من العنف الاجتماعي تصاعدت فيها مظاهر الإرهاب بمختلف أشكاله وكانت الجزائر من بين الدول المغاربية الأكثر تضررا منها، حيث تزامن ظهورها مع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي وما خلفه من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية داخل بنية الأنظمة العربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، دامت هذه الأزمة ما يربو عن عشر سنوات كانت الأكثر دموية في تاريخ الجزائر المستقلة، رافقتها أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية حادة بدأت مع انهيار أسعار النفط في السوق الدولية وتضاعف مشكل المديونية في ظل الضغط الممارس عليا من طرف صندوق النقد الدولي والإصلاحات الاقتصادية والسياسية المفروضة على النظام الجزائري، أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسية وندرتها في الأسواق الوطنية، ما دفع الجماهير الغاضبة للقيام باحتجاجات عارمة عرفت بأحداث أكتوبر 1988 راح ضحيتها 189 قتيل و 1142 جريح إلى جانب 144 ضحية بين قتيل وجريح من صفوف قوات الأمن (بوضياف2008، ص.121) طرح خلالها النظام السياسي مجموعة من التعديلات كان أولها التعديل الدستوري سنة 1989، الذي فتح المجال أمام التعددية السياسية إلى جانب مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي لم تؤت أهدافها المرجوة، خاصة بعد توقف المسار الانتخابي سنة 1992 في ظل انتشار العنف والعنف المضاد بين النظام السياسي وبين مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتبارها الحزب الذي أخذ النصيب الأكبر من أصوات الشعب الجزائري في كل من الانتخابات المحلية سنة 1990، والتشريعية سنة 1991 لتدخل البلاد بعدها موجة عنف غير مسبوقة راح ضحيتها أكثر من 150 ألف ضحية وحوالي 6000 مفقود إلى جانب خسائر اقتصادية كبيرة بالنسبة لباقي الدول المغاربية ظهرت خلال هذه الفترة بعض الاحتجاجات كالتي عرفتها تونس ما بين 1989-1992 و أعمال العنف المتبادل بين أجهزة الأمن والمواطنين الرافضين لسياسة النظام، برز

خلالها حزب نهضة التيار الإسلامي كطرف للصراع بعد تحقيقه تقدما معتبرا حسب نتائج الانتخابات المحلية لسنة 1989 ليتعرض بعدها لهجمة شرسة من طرف النظام واعتقال بعض مناضليه فيما فر البعض الآخر (أبو زكريا 2003، ص 78)، أما بالنسبة للمملكة المغربية فقد كانت أقل تأثرا بالمشهد الإقليمي حينها باعتبارها لم تكن ضمن المعسكر الشرقي من خلال تبنيها التعددية السياسية منذ السنوات الأولى لاستقلالها إلى جانب استراتيجية احتواء الأزمة عبر مجموعة من السياسات الاجتماعية واعتماده على دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع المغربي لاحتواء المعارضة الإسلامية ومحاولة إدماجها داخل النظام السياسي (https://bit.ly/2TeWbIK)

عرفت ظاهرة الإرهاب خلال هذه المرحلة اتجاها عبر وطنيا من خلال ظهور تنظيم القاعدة الذي عرف انضمام الكثير من الحركات الإرهابية تحت لوائه وهو ما أدى إلى ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي ضم مجموعة المنشقين من داخل الحركات المسلحة في الجزائر، إضافة إلى التحاق الكثير من شباب المنطقة المغاربية بها، وشكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقلة نوعية في نشاط التنظيمات الإرهابية من الصعيد الوطني إلى الصعيد الإقليمي، وهنا جاءت الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب محملة بعض البلدان العربية والإسلامية مسؤولية الوقوف وراء هذه التنظيمات، قسمت من خلالها العالم الإسلامي إلى دول صديقة لأمريكا وأخرى مارقة. حينها كانت الجزائر قد قطعت شوطا كبيرا في مجال مكافحة الإرهاب من خلال إطلاق مبادراتي قانون الرحمة 1998 والوئام المدني 2000، وظهرت بوادر انفراج الأزمة مع إقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سنة 2005، ودخوله حيز التنفيذ سنة 2006 بموجب الأمر الرئاسي 01/06 (غشير2001.ص 16)

المرحلة الثانية: منذ أحداث سنة 2011:

عرفت المنطقة المغاربية موجة من الاحتجاجات نهاية سنة 2010 بدأت في تونس بحادثة الشاب البوعزيزي الذي أحرق نفسه احتجاجا على تعرضه للظلم والاضطهاد من طرف الشرطة أثناء ممارسته لنشاطه داخل السوق الفوضوية، لتنطلق موجة من الاحتجاجات في منطقة سيدي بوزيد وتعم كل الولايات التونسية، حاول النظام احتواءها امنيا عبر استعمال القوة العمومية من جهة وخطابات التهدئة من جهة ثانية، غير أنها زادت من حدتها داخل البلد، مما أدى إلى سقوط نظام بن علي (صديقي2001) بأقل الخسائر المادية والبشرية مقارنة بجارتها ليبيا التي شهدت تصعيدا خطيرا لعمليات العنف من طرف نظام القذافي وميليشياته ضد المدنيين، الوضع الذي استدعى تدخلا عسكريا دوليا بقيادة فرنسا، كانت من نتائجه عودة العنف المسلح والعمل الإرهابي دخل المنطقة، وكانت تونس من بين أول الدول تضررا بالأزمة حيث شهدت انتشارا كبيرا للتنظيمات المسلحة وتنامي النشاط الإرهابي إلى جانب أعمال العنف التي كانت تستهدف المدنيين عبر مختلف مناطق البلد (المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية 2016).

2.المحور الثاني: التدخل الفرنسي في ليبيا ومالي وانعكاساته على الظاهرة الإرهابية في المنطقة المغاربية

تعتبر المنطقة المغاربية من بين الأقاليم التي وجدت فيها التنظيمات الإرهابية بيئة خصبة لنشاطاتها خاصة بعد أحداث ما يعرف بـ "الربيع العربي" وظهور بعض النماذج للدول الفاشلة أو المنهارة سواء داخل المنطقة مثل ليبيا أو على حدودها الجنوبية مثل مالي، ونستعرض فيما يلي أهم التنظيمات الإرهابية

بالمنطقة وتطور عملياتها من داخلية إلى عمليات إقليمية بالتنسيق بينها وبين مختلف جماعات الجريمة المنظمة الناشطة عبر الحدود.

1- **الجماعات الإرهابية الأكثر نشاطا في المنطقة المغاربية:** كما أشرنا فإن المنطقة المغاربية ومنذ تسعينات القرن الماضي شهدت ظهور العديد من التنظيمات الإرهابية عززت من نشاطها عبر الحدود بانضمامها إلى التنظيم الإرهابي العالمي القاعدة بعد أن استحدث تنظيما فرعيا له داخل المنطقة:

1-**جماعة الهجرة والتكفير**: ظهرت سنة 1998 بعد انشقاقها عن الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر

2-**القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**: هي الوجه الإقليمي لجماعة الهجرة والتكفير بعد إعلان ولائه لتنظيم القاعدة الإرهابي بقيادة أسامة بن لادن سنة 2001

3-**حركة التوحيد والجهاد:** انشقت هي الأخرى عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تولى قيادتها الموريتاني حمادة ولد محمد خيرو، تأسست سنة 2011

4- **أنصار الشريعة في ليبيا**: تنشط منذ سنة 2011 ولها علاقة وطيدة بتنظيم الدولة الإسلامية، حاولت التنسيق مع جماعة أنصار الشريعة في تونس من خلال امدادها بالأسلحة، ومراكز التدريب قبل أن يتم القضاء عليها من طرف الجيش التونسي.

5- **تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) :** ظهر في المنطقة سنة 2015 من خلال إنشاء خلايا له في ليبيا بالتنسيق مع تنظيم أنصار الشريعة هناك (بشكيط 2018، ص. ص. 119-121).

6- **جماعة أنصار الدين:** تأسست هذه الحركة سنة 2011 على يد إياد أغ غالي، أحد أعيان الطوارق ممن خاضوا نضالا طويلا ضد السلطة في مالي إلى جانب حركة أزواد منذ تسعينات القرن الماضي، كانت أفكاره آنذاك يسارية تطالب بانفصال إقليم أزواد عن الحكومة المالية بعد سياسة التهميش التي عانى منها الإقليم منذ إعلان استقلال البلد. غير أنه منذ سنة 2011 اعتنق الفكر السلفي الجهادي حيث بدأ بتجميع أنصاره في منطقة كيدال، أين أعلن عن ميلاد الحركة وعن أهدافها الجهادية ضد النظام في مالي سنة 2013، ليقود التمرد العسكري إلى جانب حركة أزواد الانفصالية (https://bit.ly/2STRlkV) قبل أن تدخل هذه الأخيرة في مفاوضات مع الطرف الفرنسي والنظام المالي لوقف إطلاق النار، دون الاستجابة للمقترح الرامي إلى نزع سلاحها (https://bit.ly/2vXxKYx).

2- العوامل المساعدة على انتشار الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية

-غياب التنمية في المناطق الحدودية، أدى إلى انتشار الجريمة المنظمة بكل أشكالها، خاصة عمليات التهريب

-شساعة الحدود الجنوبية المتاخمة للساحل الإفريقي وتفردها بطابع بشري يحكمه الولاء القبلي، فالطوارق هم مجموعة من السكان الأصليين للمنطقة يعيشون وفق حكم القبيلة التي لا تلتزم بقوانين العبور بين دولة وأخرى، فهم يتوزعون على كل من الجنوب الجزائري، جنوب ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد، وفي ظل غياب التنمية لهذه المناطق استغلت الجماعات الإرهابية أفراد هذه القبائل في حركاتها وتنقلاتها عبر الحدود.

-ظهور الدول الفاشلة والمنهارة في المنطقة، إذ تصنف دول الساحل الإفريقي إضافة إلى موريتانيا بالأضعف من حيث المستوى المعيشي، إلى جانب انتشار الفقر وغياب التنمية وانتشار العنف فيها

-ظاهرة التطرف الديني في منطقة الساحل الإفريقي وليبيا، وانتشار الفكر التكفيري الجهادي.

- التنافس الدولي حول الموارد في المنطقة خاصة بين أمريكا وفرنسا وما له من تداعيات على استقرار المنطقة (بشكيط 2018، ص. 224)

3- تداعيات التدخل الفرنسي في كل من مالي وليبيا على الظاهرة الإرهابية عبر الحدود المغاربية

أ- التدخل الفرنسي في ليبيا وتداعياته على الإرهاب عبر الحدود: على غرار ما حدث في تونس شهدت ليبيا هي الأخرى مجموعة من الاحتجاجات الشعبية السلمية في 17 فيفري 2011 قادها مجموعة من المثقفين تنديدا بالأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية داخل البلد، شاركت فيها مختلف الشرائح وضمت رجال أمن وعناصر من الجيش، بعد تراجعهم عن تنفيذ أوامر قمع المتظاهرين من طرف نظام القذافي، الذي لجأ للاستعانة بكتائبه وبعض الميليشيات المسلحة التي استقدمها من القبائل الموالية له داخل ليبيا (مجموعة مؤلفين 2015، ص. ص. 566-571).

في ظل التعقيدات الأمنية التي عرفتها ليبيا وتضاعف عمليات العنف ضد المتظاهرين واختراق المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان فيها، تم طرح القضية على مجلس الأمن الدولي من أجل الحصول على قرار يسمح بالتدخل الدولي هناك بغرض حماية المدنيين، تقدمت به فرنسا مدعومة بمجموعة من الدول العربية والغربية، حضي بموافقة مجلس الأمن عبر القرار رقم 1793 بتاريخ 17 مارس 2011 ليمنح الشرعية الدولية للعملية العسكرية الفرنسية (إدريس2011، ص. 2) ، بيد أن هذا القرار لم يحقق أهداف المعلنة بقدر ما زاد من تعقيد الأوضاع الأمنية وانهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة عقب اغتيال القذافي، حلت فيه المليشيات القبلية المسلحة محل قوات الأمن في البلد، وانتشرت بشكل رهيب في ظل غياب المؤسسات الرسمية التي من شأنها أن تحفظ الأمن والسلم وتسهر على حماية المواطن، الأمر الذي أثر بشكل كبير على الوضع الأمني لدول الجوار خاصة تونس والجزائر

ب-حرب فرنسا على الإرهاب في مالي والتهديدات عبر الحدود المغاربية : تعتبر أزمة مالي من بين أكثر الأزمات التي ساهمت في انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية، حيث وجد تنظيم الدولة الإسلامية بيئة خصبة لنموه وتكاثره بعد سيطرة حركة الازواد على اثر انقلاب قادته بمعية الجماعات المسلحة على النظام المالي سنة 2012 بل أن يحظى هذا الأخير بالدعم الفرنسي من خلال عملية "سيرفال" في 11 جانفي 2013 الذي حال دون سيطرة حركت أزواد والجماعات الإرهابية على الحكم في مالي، دون أن يقضي على نشاطها العابر للحدود في المنطقة (سي. انوها 2013، ص. ص. 7-8)

توسع نشاط الجماعات الإرهابية في ظل الانهيار الأمني والأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي عرفتها بلدان الساحل الثلاث (مالي، النيجر وتشاد) بالموازاة مع الأوضاع في ليبيا، ما سهل من انتشار المقاتلين وازدهار سوق الأسلحة المهربة عبر الحدود سواء الجنوبية منها أو الغربية للبلد، و تعتبر كل من أزمة مالي وليبيا من بين أكثر الأزمات تعقيدا على مستوى المنطقة بالنظر إلى تداعياتها الأمنية سواء الداخلية أو الإقليمية حيث شكلت البيئة الأمنية والتضاريس الطبيعية في مالي عاملا مساعدا على انتشار التنظيمات

الإرهابية وسهولة التنسيق والتنفيذ فيما بينها، فقد وجد تنظيم الدولة في منطقة الساحل كل ما يحتاجه سواء من حيث التمويل، أو من حيث عمليات تجنيد المسلحين، وضم الكثير من العناصر ممن سبق لهم القتال في صفوف جماعات إرهابية أخرى مثل تنظيم بوكو حرام في نيجيريا وأنصار الشريعة في ليبيا (https://bit.ly/2Pn3AVl)

4- الأمن عبر الحدود في المنطقة المغاربية بين مطرقة التنظيمات الإرهابية وسندان الخلافات السياسية:

4-1 خطر التنظيمات الإرهابية على الأمن المغاربي: لم تعد التنظيمات الإرهابية اليوم بمعزل عن باقي تنظيمات الجريمة المنظمة بمختلف أنشطتها، فالمتتبع للأحداث الأمنية على الحدود المغربية لا يبذل جهدا في اكتشاف العلاقة الطردية بين انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة وتزايد نشاط شبكات الجريمة المنظمة عبر الحدود، ويمكن تلخيص هذه العلاقة في

المال مقابل الحماية: تستثمر الجماعات المسلحة في الشبكات النشطة في مجال التهريب عبر الحدود، خاصة تجارة المخدرات التي تشكل ثاني مورد مالي للجماعات المسلحة بعد نشاط الاختطاف والفدية (لاخر 2012، ص. ص. 12-13)

تبادل الخبرات: كثيرا ما يتم التنسيق بين الجماعات الإرهابية العابرة للحدود وبين جماعات التهريب من خلال تبادل الخبرات حول الممرات الحدودية الآمنة

الحاجة إلى أسواق الأسلحة: تعتمد التنظيمات الإرهابية بشكل كبير على التجارة غير الشرعية للأسلحة عبر الحدود الجنوبية مع الساحل الإفريقي، خاصة بعد ظهور دول منهارة في المنطقة وغياب الحماية الأمنية للحدود (ظريف 2017، ص. 691)

الهجرة غير الشرعية نتيجة وأداة بيد الجماعات الإرهابية: إن تصاعد وتيرة العنف وانتشار الأعمال الإرهابية في ظل الفقر والتهميش المجتمعي دفع بالعديد من السكان إلى الهجرة من بلدانهم إلى بلدان أخرى أكثر أمانا، ليجد أغلب المهاجرين أنفسهم رهينة بيد عصابات دولية تمتهن الاتجار بالبشر، غالبا ما يتم بيعهم للجماعات الإرهابية بغرض استغلالهم كدروع للحماية، أو للقيام بأعمال السخرة لدى هذه الجماعات التحت طائلة العنف، التهديد والابتزاز.

4-2 عوائق التنسيق الأمني بين الدول المغاربية : مازالت الدول المغاربية تجد صعوبات في التنسيق فيما بينها أمام حجم التهديدات التي تواجهها وهذا لعدة أسباب، وإن كنا نستثني غياب السلطة الفعلية في ليبيا، وضعف المؤسسة الأمنية في موريتانيا، فإن التنسيق الفعلي بين الدول الباقية يكاد يختفي لولا بعض العمليات المشتركة بين الجيش الجزائري ونظيره التونسي، فيما تبقى جملة الخلافات الحدودية المتوارثة وأزمة الصحراء الغربية إضافة إلى المنافسة حول دور الزعامة في المنطقة المغاربية يحول دون تشكيل تصور أمني موحد بين كل من المغرب والجزائر، إضافة إلى فشل مشروع الاندماج الإقليمي وتعطيل مؤسسات الاتحاد المغاربي (عبد الفتاح وحمزاوي 2009، ص. ص. 288- 289)

تختلف تداعيات الظاهرة الإرهابية عبر الحدود داخل المنطقة المغاربية من بلد إلى آخر بحكم الموقع والطبيعة الجغرافية لكل بلد، حيث تحتل ليبيا الصدارة، بالإضافة إلى الوضع الأمني الداخلي الهش الذي خلفته

العملية العسكرية الفرنسية، فإنها تمتد جغرافيا على مساحة حدودية كبيرة بينها وبين الساحل الإفريقي، تليها الجزائر التي تتشارك حوالي 2000كلم مع كل من مالي، النيجر وليبيا بداية من إليزي وإلى غاية تمنراست، وهي تشهد انتشارا أمنيا مكثفا على طول الشريط الحدودي مع البلدين بأكثر من 100 ألف عنصر بين عساكر وضباط (https://bit.ly/2vgBlkv) ولذلك فإن الظاهرة الإرهابية لا تأخذ نفس الترتيب من حيث أولويات دول المنطقة، فالمغرب ومنذ احتضانه اتفاق الصخيرات سنة 2014 بين الفرقاء الليبيين لم يعد يولي للأمر أهمية بحكم بعده الجغرافي عن مناطق الصراع على عكس باقي دول المنطقة (تونس، الجزائر، موريتانيا التي تحاول أن تجد مخرجا للأزمة، ففي الوقت الذي تقوم فيه الجزائر وتونس بالتنسيق الأمني فيما بينها لأجل التصدي لهذه الظاهرة. انضمت موريتانيا إلى مجموعة دول قوة الساحل التي أطلقتها فرنسا في المنطقة (https://but.ly/35L6kmC) .

لم تعد ظاهرة الإرهاب كما ذكرنا سابقا مجرد قضية داخلية وطنية، خاصة داخل المنطقة المغاربية التي تحيط بها التهديدات الأمنية اللاتماثلية عبر كل حدودها البرية منها والبحرية، وإن اقتصرت هذه الدراسة على الأخطار الأمنية عبر الحدود البرية وعليه لابد من تظافر الجهود من أجل إعادة تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي، ومحاولة تخطي الأزمات العالقة بين دول المنطقة خاصة بين المغرب والجزائر، وهذا من خلال:

- ✓ تقريب وجهات النظر حول طبيعة التهديدات وترتيبها حسب الأولوية.
- ✓ تدعيم المقدرات الأمنية وتكييفها على مواجهة مختلف أنواع الجرائم في المنطقة.
- ✓ تحقيق مفهوم الأمن القائي الذي يحول دون تنفيذ الجريمة وبالتالي تجنب الخسائر.
- ✓ تبادل الخبرات خاصة في المجال المعلوماتية.
- ✓ تبادل الخبرات في المجال القانوني وخلال التحقيقات القضائية وجمع الأدلة الجنائية.
- ✓ إنشاء فرق عمل إن لم نقل مؤسسات ثنائية أو متعددة الأطراف في مجال أمن الحدود. (عبد الفتاح وحمزاوي 2009، ص. ص. 287-288).

5- **الانتشار العسكري الفرنسي جنوب الحدود المغاربية:**

تعتبر فرنسا من أهم القوى التي لاتزال تحتفظ بنفوذها في القارة الإفريقية بعد نهاية العهد الكولونيالي، بل أنها أصبحت تطمح لتوسيع هذا النفوذ إلى خارج دائرة مستعمراتها السابقة مثلما حدث في ليبيا، وإن اعتمدت في البداية عن مجموعة من العلاقات مع دول المنطقة أضفت عليها الطابع التعاوني في المجالات الاقتصادية، العسكرية والثقافية (https://bit.ly/2TdgS7X) فإنها تسعى اليوم في ظل الوضع الذي خلفته البيئة الأمنية الجديدة إلى إعادة النظر في طبيعة علاقاتها لتتجه نحو الاستثمار في الوضع الأمني لهذه البلدان ، في ظل التنافس الدولي المحموم الذي تشهده المنطقة خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي أصبحت تشكل تهديدا فعليا للمصالح الفرنسية باعتمادها أسلوب الجذب الاستثماري (عبد الكاظم عبيد2018، ص. 1801) من خلال تقديم المساعدات سواء في شكلها المالي أو من خلال الإشراف على تجسد مشاريع البنى التحتية

تحاول فرنسا اليوم بالرغم من موجة الانتقادات التي رافقت هذه العمليات تعزيز نفوذها العسكري في المنطقة سواء من خلال المشاركة ضمن قوات أممية أو تلك الخاصة بعملياتها في المنطقة حيث تعتزم زيادة عدد قواتها في الساحل من 4500 إلى 5100 عنصر خاص بعملية برهان وستعيد نشر القوات الإضافية المكونة

من 600 عنصر في الحدود المالية مع كل من بوركينافاسو والنيجر(https://bit.ly/39ZSU6V) . وتوضح الخريطة التالية توزيع القوات الفرنسية في الساحل الإفريقي، حيث نلاحظ أنها تمتد من شرق المنطقة إلى غربها حيث تتركز قواتها بكثرة في منطقة غرب إفريقيا وهي المنطقة الأكثر قربا من الحدود الجنوبية للمنطقة المغاربية مقابل حدود كل من الجزائر وموريتانيا، كما نلاحظ من خلال الخريطة أن انتشار القواعد العسكرية الفرنسية يتطابق تماما مع مناطق تواجد شركاتها خاصة التي تعمل في مجال الصناعات الاستخراجية للمواد الطاقوية بمختلف أنواعها ومناجم استغلال المعادن النفيسة، فالمنطقة غنية عن التعريف من حيث الموارد الطبيعية القيمة.

خريطة توضح انتشار القوات الفرنسية في افريقيا:

المصدر: موقع ساسة بوست https://bit.ly/2VlStjk

وتحاول فرنسا كسب الشرعية الدولية في عملياتها في إفريقيا والساحل من خلال إما بدعوة حكام هذه البلدان النظام الفرنسي للتدخل عبر اتفاقية الدفاع مع العديد من الدول الافريقية (جيبوتي، تشاد، السنغال، غينيا...)(https://bit.ly/2VlStjk) . أو من خلال قرارات مجلس الأمن تحت ذريعة التدخل الإنساني أو

مكافحة الإرهاب مما يتيح لها التخلص من عبء هذه الحروب منفردة، وهو ما حدث في كل من ليبيا ومالي التي عرفت هبة العديد من الدول لتقديم مساعدات مالية للقوات الفرنسية لإدارة عملياتها هناك.

أصبحت القوات الفرنسية تشكل عبئا أمنيا يضاف إلى تداعيات ظاهرة الإرهاب في المنطقة، خاصة وأنها فشلت في محاربة الإرهاب وكذلك في حماية المدنيين وهي الأهداف التي أعلنت عنها خلال حملتها العسكرية في كل من مالي وليبيا، بل أن التنظيمات الإرهابية أصبحت أكثر نشاطا بعد سنة 2013، وتعتبر كل من الجزائر وليبيا من أكثر دول المنطقة المغاربية معاناة من جراء هذا النشاط الإرهابي رغم الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال بعد أن كانت على وشك القضاء نهائيا على الظاهرة داخل أراضيها قبيل الأزمتين الليبية والمالية.

خاتمة:

لقد ساهمت مجموعة الأحداث التي عرفتها المنطقة المغاربية منذ سنة 2011 في عودة النشاط الإرهابي عبر الحدود خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا، الذي قاد بدوره إلى تدخل آخر في مالي سنة 2013 بعد انتقال الجماعات الإرهابية عبر الحدود لتقف إلى جانب حركة الازواد الانفصالية في شمال البلد بعد حصولها على الدعم البشري والمعدات العسكرية إضافة إلى اتحادها مع شبكات الجريمة المنظمة، لتتكون علاقة طردية بين النشاط الإرهابي والوضع الأمني الهش بها. هذا الوضع الجديد الذي فرض تحديا أمنيا كبيرا على بلدان المنطقة التي لم تصل بعد إلى توحيد جهودها للتصدي لهذه الظاهرة بحكم تفاوت انعكاساتها من دولة لأخرى. استطاعت الجزائر كونها الدولة الأكثر تأثرا بالأوضاع في ليبيا ومالي بالتنسيق الأمني مع تونس في ظل الغياب الذي خلفه انسحاب المغرب من المشاركة في حل الأزمة الأمنية في ليبيا منذ احتضانها لاتفاق الصخيرات سنة 2014، في الوقت الذي تتجه فيه موريتانيا للعمل وفق المظلة الفرنسية بدخولها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل سنة 2014 بعد انسحابها من مختلف المبادرات التي قدمتها الجزائر سابقا في هذا الشأن بعد تراجع رقم استثماراتها

في الجانب الآخر فقد مهدت هذه الأوضاع الأمنية والخلافات بين دول المنطقة المغاربية إلى تكثيف التواجد العسكري الفرنسي في المنطقة من خلال إرساء قواعد عسكرية من جهة ومن جهة ثانية المشاركة ضمن القوات الأممية الخاصة بحفظ السلام ومكافحة الإرهاب في بلدان الساحل الإفريقي غير بعيد عن الحدود الجنوبية المغاربية، وهو التحدي الأخطر من التنظيمات الإرهابية كونه يجعل من بلدان المنطقة مكشوفة أمام القوى الدولية وبالأخص الفرنسية المتمركزة هناك.

قائمة المراجع:

القرآن الكريم:
(سورة الأعراف 154)
(سورة الأنفال 60)
(سورة التوبة 34)
(سورة النحل 51)
أ/باللغة العربية
1- الكتب:
1. ابن منظور، أبو الفضل. (2003). **لسان العرب**، ط3. المجلد الأول. بيروت: دار صادر.
2. أبو زكريا، يحي. (2003). **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي**، مؤسسة ناشري.
3. بوخريسة، بوبكر. (2018). **علم الراديكالية والإرهاب(إرهابولوجيا)**. ط1. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي
4.المعموري، صادق جبر. (2016). **الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية**، ط1، عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع.
5. عوض، محمد محي الدين وآخرون. (2014). **تعريف الإرهاب، في: تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي**، ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
6. مجموعة مؤلفين. (ماي 2015). **حال الأمة العربية 2014-2015**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.
7. غشير، بوجمعة. (2001). **تطور خطاب حقوق الانسان في الجزائر والوضع الراهن**. بيروت: معهد السياسات. الجامعة الأمريكية.
2-المجلات والدوريات:
8. إدريس، أحمد. (2011). "الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي" في: الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، (6).
9. بشكيط، خالد. (2018). التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، (6)، جوان
10. صديقي، العربي. (2011). تونس: ثورة المواطنة ..."ثورة بلا رأس". **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**. معهد الدوحة.
8. لاخر، ولفرام (2012). الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل، **أوراق كارنيغي**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط.
11. فتاح، علي عمر وآخرون، (2015). الإرهاب في الإسلام والغرب، **مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون**، 42، (2).
12. عبد الكاظم عبيد، بشرى (2018)، الصراع الدولي والإقليمي في منطقة الساحل الافريقي، **مجلة كلية التربية للبنات**، 29(1).
13. ظريف، شاكر (2017)، إشكالية العلاقة بين ظاهرة الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة – قراءة في الوسائل والأهداف-**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، (1).
15. عبد الفتاح لؤي، حمزاوي زين العابدين، الدول المغاربية وتحدي الأخطار عبر وطنية، قراءة في اختيارات التعاون في: ندوة بعنوان **الدول المغاربية والتهديدات الحدودية**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب. 20-21/ 2009/04. .
3-التقارير:
16. آسي آنوها، فريدوم، الحناشي، جيرالد إي إزريم (جويلية 2013). غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم العابرة للحدود (الجزء الأول)، **سلسلة تقارير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
17. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (أكتوبر 2016)، **تقرير حول الإرهاب في تونس من خلال**

الملفات القضائية، تونس.

4-أعمال غير منشورة:

18. بوضياف، محمد (2008). **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر3.

5-المواقع الإلكترونية:

19. حمدي عبد الرحمن(2013) "الغرب وعسكرة الساحل الافريقي" على الموقع:
https://bit.ly/2Pn3AVl

20. الحركة الوطنية لتحرير أزواد" (2015) على الرابط:
https://bit.ly/2vXxKYx

21. الداسر، امحمد (2018)، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" على الموقع
https://bit.ly/2TeWbIK

22. السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء على الموقع:
https://bit.ly/2TdgS7X

23. صابر بليدي (2014)، حدود الجزائر مع ليبيا ومالي، صحيفة العرب الإلكترونية، على الموقع:
https://bit.ly/2vgBlkv

24. محمد عبد المنعم، 14 دولة ملزمة بدفع ضرائب لفرنسا على الموقع:
https://bit.ly/2VlStjk

25-فرنسا تعلن إرسال قوات إضافية إلى منطقة الساحل على الموقع:
https://bit.ly/39ZSU6V

26-مات هربرت، تونس: التمرد في المناطق الحدودية الغربية 27 أوت 2018، مركز كارنيغي على الموقع:
https://but.ly/35L6kmC

27-حركة أنصار الدين، 2013/5/6 على موقع الجزيرة:
https://bit.ly/2STRlkV

ب/ باللغة الأجنبية

Dictionary:

1- Oxford Wordpower (2006), **English-Arab Dictionary**, second edition, Oxford University Press.